الفصل الثاني

عالم متباين : ثورة العدل

«هل تسير أسرع قليلاً؟ هذا ما قاله السمك الأبيض للقوقعة..»

«توجد سمكة خنزير البحر خلفنا، وهى تمشى على ذيلى»

«لويس كارول، من: رباعيات اللوبستر»

* * *

إن الجماهير المتعجلة التى تدفع قادتها الآن من الخلف، تعبر عن تركيبة معقدة من المخاوف والآمال، وتتعلق آمالهم على الطموحات المنتشرة عن حقوقهم الإنسانية، والتوقعات المتزايدة عن حاجاتهم الإنسانية. إلا أن هذه الآمال تختلط بالمخاوف من التمييز أو التفرقة، والاستغلال، والهيمنة، والغزو أو الحرب الأهلية، والقائمة على صدام الهويات الثقافية.

وقد ألقت تجربة الحرب الباردة، بظلالها على كل من الآمال والمخاوف؛ حيث استخدمت كثيراً لتبرير الاضطهاد السياسى. وابتلعت كثيراً من الموارد، التى كان من الممكن استثمارها فى التعليم والتنمية الاقتصادية، وسحقت المنافسات العرقية التى تعارضت مع الهدف الأوسع، وهو الاستعداد لحرب عالمية أخرى. وقد أدى انتهاء الحرب الباردة إلى زيادة الكفاح من أجل حقوق الإنسان، وجعل قيام حرب جديدة على الفقر ممكنًا، ولكنه أيضاً أشعل نيران الصراعات الثقافية والدينية.

وطوال التاريخ، فإن معيار العدل ووسائل التمييز والتفرقة، كانت مدخلاً لمصدر الهيمنة الحضارية. وفى أوقات أخرى كان ذلك يعنى امتلاك أحدث الأسلحة، مثل هراوة وعصا رجل الكهف، أو رمح الفرد فى القبيلة، والمنجنيق فى بداياته، ودرع الفارس الإقطاعى. ومنذ اختراع البارود، تركز المعنى فى القدرة على توجيه انفجارات أكبر وأكبر ضد هؤلاء الذين لا تحبهم.

كذلك فإن مدخل الهيمنة بين العشائر البدائية الرحالة، سواء كان ذلك فى آسيا الصغرى أو أمريكا قبل وصول الرجل الأبيض إليها قد تمثل فى امتلاك وسائل مواصلات أسرع وموثوق بها أكثر – أما فى عصر المستوطنات البشرية فقد كان ذلك يعنى السيطرة على الأرض ومواد البناء لإنشاء الحصون. وبعد ذلك أصبحت الموارد الأساسية هى المعادن؛ خصوصاً تلك التى يمكن تحويلها إلى طاقة.

وقد كان تفسير وتبرير الفقر والتفرقة والتمييز فى عصر الزراعة يتم بنقص الأرض التى يمكن ريها والصالحة للزراعة، وكان من الصعب توقع أن تشارك المرأة والأجانب فى هذا المصدر النادر حتى ولو كانت المرأة تقوم بمعظم العمل. أما فى المرحلة الصناعية فقد تم تفسير الفقر والتفرقة وتبريرهما بندرة الأشياء، فلم تكن هناك معادن، أو طعام، أو منسوجات، أو سلع مصنوعة تكفى الجميع.

ولذلك، لم يشعر الذين حصلوا عليها أولاً بأى التزام بمشاركة هذه الأشياء مع أى ممن لم يستطيعوا انتزاعها بالقوة، من هؤلاء الذين وصلوا إليها أولاً.

والآن بعد أن أصبحت المعلومات غزيرة ووافرة، ويمكن المشاركة فيها والحصول عليها فورا، فإنها تعتبر الآن المورد العالمى المسيطر، فماذا يعنى ذلك بالنسبة لاحتمالات العدالة؟ بالتأكيد يعنى ذلك أن الناس الذين حصلوا على التعليم لتحويل المعلومات إلى معرفة وحكمة، والذين يشحذون قدرتهم على التفكير والحدس يتعلمون كيفية تحقيق هدف الوصول إلى المعلومات (والأكثر أهمية)، وهؤلاء الذين يستطيعون الاختيار والانتقاء من بين فيض المعلومات الزائدة عن الحاجة، والتى تهددنا جميعاً، فمن الأرجح

أن يكون هؤلاء أفضل حالا، وأن يعاملوا بطريقة أفضل وأكثر عدالة، عن هؤلاء الذين لايملكون هذه المهارات.

ولكن احتمال أن يحدث هذا بالفعل يعتمد فى كل عائلة وعشيرة، أو ناحية، أو مجموعة عرقية وسلطة سياسية، على ما إذا ما كان يتم تشجيع الأفراد – خصوصاً الأطفال – على تعلم أسس الاتصال والعمل بالكومبيوتر، وتشجيعهم على التفكير لأنفسهم، مع مكافأتهم – بالإضافة إلى ذلك – على الأداء الذهنى. وهذه القرارات فى معظمها ليست علاقات دولية، فهى تكمن بعمق فى الشئون الداخلية للعائلات والجيران والمجتمعات المحلية والأمم الثقافية والدول السياسية.

إن العدالة تعتمد على التعليم الذى يعتمد بدوره على ثلاثة أنواع من القرارات، يتم اتخاذها بواسطة الحكومات (وإلى حد ما بواسطة سلطات أخرى دينية أو اجتماعية أو ثقافية أو سلطة الشركات، ولكن فى النهاية يتم أغلبها عن طريق الحكومات). وتعتبر أحد الأختيارات، هو إذا ما كانت السلطات تسمح أم تمنع حق التفكير، والتعبير بالكلام والكتابة أو نشر الأفكار غير التقليدية وغير الشائعة بين الناس. وثمة اختيار سياسى آخر، وهو إذا ما كان الفقراء فى أى مجتمع يحرمون بانتظام من الفرص المتساوية، خصوصاً فرصة تعلم كيفية فرز وتبادل المعلومات، وتساؤل ثالث هو إلى أى مدى يسمح للناس من خلال السياسة العامة أن يعاملوا كفئات (مثل الأجانب عرقيا وغير المتدينين، والنساء والأقليات)، بدلا من أن يعاملوا كأفراد لهم حقوقهم ومشاعرهم الخاصة. هذه الموضوعات الثلاثة المهمة المتداخلة والمتعلقة بالعدالة يمكن جمعها تحت شعارات (حقوق الإنسان، والتنمية والهوية الثقافية).

موضوع حقوق الإنسان

تقول بروفيسور «آلين باجلز» (من جامعة برنستون) أنه بالنسبة للتاريخ الطويل للحضارة الإنسانية، فإن الفكرة الحديثة عن حقوق الإنسان يجب أن تدرج تحت قائمة

المهمة الجديدة، حيث إن المهمة القديمة كانت عبارة عن حقوق ممنوحة أو مستولى عليها، فهى ممنوحة من الله، إذا أمكن تنظيم ذلك. ولكن إذا تطلب الأمر فإنها تنتزع بالقوة ويحافظ عليها بإدعاءات التفوق باعتبارات المولد والمكانة الاجتماعية أو العرق، أو الوصول قبل الآخرين، أو الحصول على الجنسية، وفى النهاية بواسطة القوة.

صحيح أن قانون حامورابى أنقذ الأرستقراطيين من التمثيل بهم من النبلاء أو أندادهم، وأن مواطن روما القديمة إذا أدين بالموت، كان يمكنه أن يختار بين أن تقطع رأسه بدلاً من أن يعذب حتى الموت فى ميدان عام. ولكن حتى تلك الحقوق التى لم تكن موروثة، بل كانت تأتى من سلطة عليا.. فالقاعدة كانت سلب الحقوق، وليست الحقوق التى لايمكن المساس بها؛ فالواجبات – وليست الحقوق – كانت جوهر التقاليد عند اليهود، والصينيين، واليونانيين، والهندوس، والمسيحيين. كما أن الحق الذى سمى إلهيًّا أو سماويًّا، كان امتيازاً نموذجيًّا، وهو حق القلة فى أن يأمروا الكثرة بم يفعلون ولماذا؟

وفى الإسلام (الدين الكتابى الثالث) جاء القرآن بالعدالة والإنصاف فى الملكية، والعدالة تجاه العبيد، والكرم تجاه المحرومين والمحتاجين، ولكن مرة ثانية ليس كحقوق للمحرومين، ولكن كواجبات على الأكثر حظًّا وثراءً.

وفى الماركسية أيضًا (وهى الدين الكتابى الرابع لمعتنقيها) (وهى أول مرة يعبد فيها الماركسيون كتاباً ألفه رجل اقتصاد) فإن قيمة الفرد تقاس مباشرة بمشاركته فى النظام الاجتماعى. وقبل جورباتشوف بفترة قصيرة، اتهمت مجلة سوفيتية أندريه ساخاروف، بالفردية المرضية.

ونحن ربما نحيا – حتى إذا كنا لم نلاحظ بوضوح – واحدة من هذه التحولات العميقة فى القيم الإنسانية التى تأتى مرة كل ألف عام). إن نواة حقوق الإنسان كانت هناك دائماً فى ممارسات القلة: العصيان المدنى الذى جاء بدانييل إلى عرين الأسد،

وادعاءات المسيحين الأوائل بأن روما كانت تحكم عن طريق انتهاك الحق المقدس للرب، والشعور بالظلم من الاضطهاد الذى ساق المتمسكين بنقاء دينهم إلى أمريكا، كل هذه سوابق لما فعله بعد ذلك المهاتما غاندى، ومارتن لوثر كنج، ونلسون مانديلا، وليخ فاوتسا، وڤاسلاڤ هاڤيل، الذين انتهكوا القوانين، التى لا تتسق مع الحقوق الفطرية للإنسان.

ومع التنوير فقط جاء القبول الواسع لفكرة أن كل شخص له حقوق ليست ممنوحة بواسطة المجتمع، ولكن يجب أن تكون معترفًا بها – وحتى محمية – من قبل هذا المجتمع. واليوم وبعد ثلاثة قرون مزدحمة بالأحداث وبعد ثورات كثيرة، فإن مضمون هذه الحقوق أدرج فى إعلان الأمم المتحدة العالمى لحقوق الإنسان فى (١٩٤٨)، وصيغت أيضا فى اتفاقيتين لم يصدق عليهما بعد؛ إذ مازالت موضع مناقشة، ولا توجد أيه قائمة ذات حد أدنى لحقوق الإنسان، أمكن تحقيقها بالكامل.

ومع ذلك فإننا نشعر بأن هذه البداية – وهى أساسًا فكرة غربية – فى طريقها، لأن تصبح عالمية؛ ففكرة حقوق الإنسان وفكرة أن المجتمعات يجب أن تحكم نفسها بنفسها أصبحت فكرة أساسية وطبيعية وواضحة، وقد كشفت أنها ربما تكون الثورة الأولى التى تحقق انتشارا عالميا، وهى النجم السوبر العالمى الأول فى تاريخ الفلسفة السياسية.

وفى القالب النمطى لهذه المجموعة من الحقوق العالمية للإنسان، توجد تلك الحقوق المتعلقة بأمن الشخص. وأساس هذه المجموعة من الحقوق هو التحرر من تجاوزات الدولة وبكلمات سايروس فانس، وزير الخارجية الأمريكى الأسبق، فإن ذلك يعنى (التحرر من الانتهاك الحكومى لكرامة الشخص؛ بما يتضمنه من التعذيب، والمعاملة الوحشية واللاإنسانية، أو العقاب الوحشى، أو القبض التعسفى، والاعتقال، وإنكار الحق فى محاكمة علنية وانتهاك حرمة المنازل).

وفى إعلان الأمم المتحدة لسنة ١٩٤٨، وفى عديد من التصريحات الحكومية، فإن

هذه الحريات (الحريات التى يمكن أن تضمنها الدولة ببساطة عن طريق عدم إساءة معاملة مواطنيها) توضع بين قوسين اثنين من «الحريات إلى»، وهى الحريات التى يمكن ضمانها عن طريق العمل الإيجابى للدولة، وهذه الحقوق هى لتحقيق الحاجات الأساسية للإنسان، والتى تعرف عادة الآن بالمحدد الاجتماعى، ولكنها على المستوى الثقافى والجغرافى تعرف بالحدود الدنيا المتنوعة من الغذاء، والمأوى، والملبس، والتعليم، والتوظيف)، وحق عدم التمييز فى المعاملة (بسبب الاختلاف فى العرق أو الاعتقاد أو الجنس).

وفى هذا الانصهار بين (الحرية ممن* – والحرية لمن)** يتم استمرار حركة حقوق الإنسان لتصبح عالمية بما فيه الكفاية فى إغرائها وتطبيقها؛ لتكون مؤهلة لأن تصبح فلسفة سياسية عالمية. وانتظام هذه الأفكار هو الذى قدم كياناً فعالاً من القانون الدولى، وفجَّر الحركات الديموقراطية الرائعة فى ١٩٨٩، وبداية التسعينيات.

كما أنه لا توجد حكومة – حتى السوفيتية الشمولية، أو الديكتاتوريات العسكرية، أو حتى فى جنوب أفريقيا التسلطية – قادرة على أن تتجاهل بشدة حدود الإلزام القصوى، والتى تسمى إعلان الولايات المتحدة للاستقلال أو «الرأى العام للبشرية».

وتقود عبارة حقوق الإنسان انتباهنا إلى ما يجب أن يؤمنه المجتمع للفرد، فيما يتعلق بالقيم الديموقراطية، كما تقود عبارة القيم الديموقراطية انتباهنا إلى كيفية تنظيم المجتمعات لدعم وتأكيد هذه الحقوق. وكلتا العبارتين سليمتان وهذا التفاعل المتبادل بين حقوق الإنسان والقيم الديموقراطية يثبت أنه سيكون متفجراً، وهذه القوة التفجيرية أصبحت الآن قريبة من مركز السياسات العالمية.

* تعنى الحرية من التدخل النسبى للدولة. -Freedoms from

** تعنى الحرية من التدخل الإيجابى للدولة، عن طريق تحقيق دورها فى خدمة المواطنين. -Freedoms to

موضوع التنمية

على الرغم من انهيار نظم القوى القديمة والتساؤلات غير المقبولة للافتراضات البالية، فإن الجليد السياسى الطافى يتبعثر ويجرى فى الغالب فى شرقًا وغربًا.

وعلى أية حال.. فإن موضوع التنمية العميق، والفجوة بين الغنى والفقير (بين الدول ومن خلالها)، مازال جامدا ومتجمداً، ولا تبدو أى اتجاهات متوقعة للدفء. وهذا ما يسميه مهدى المانجرا رئيس جامعة الرباط السابق، بأن «ثلثى العالم» فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ليس لديهم الكثير لتحتفى به الآن، ولأكثر من اربعين عاماً منذ مرحلة الانفراج المبكر بعد الحرب - وحتى المساعدات الأجنبية المتأخرة - فإن معظم المختصين والأذكياء فى خمس قارات يديرون حربا عالمية الانتشار على الفقر، من خلال دعم النمو الاقتصادى. ومع كل إجراء يمكن ان يستخدمه أى منا، فإن عدد الفقراء الآن أكثر مما كانوا قبل أن نبدأ هذا الإجراء.

وتبرز مرارة تلك الفجوة فى أفريقيا حيث أصبح التحديث أكثر ركودا، أما فى أمريكا اللاتينية حيث تم تكريس التنمية أخيراً لخدمة القروض القديمة، فقد تراجع معدل الدخل بالنظر إلى مستويات السبعينيات. وكذلك في آسيا حيث أصبحت معدلات النمو الاقتصادى أعلى من معدلات الزيادة السكانية؛ حيث يميل الفقر فجائياً نحو مقاومة الثبات التكنولوجى.

وهناك من اللوم ما يلقى على الجميع، فكل بلد غنى أو فقير تم تنظيمه ليمايز «بدرجة أقل أو أكبر» ضد فقرائه؛ فالمؤن والمساعدات التى جاءت من الخارج اتجهت نحو تقوية أبنية التمييز والتفريق الموجودة بالفعل. وخلال أربعين عاماً من مساعدات التنمية، كانت طريقة الإمداد بالمساعدات لها، فى الاحتمال الأغلب السبب فى اتساع الفجوة بين الغنى والأغنياء من ناحية والفقر والفقراء من ناحية أخرى. وفوق ذلك فإن كثيراً من مساعدات التنمية لم توجه إلى الإنفاق على الفقر، بقدر ما وجهت إلى مساعدة

الحكومات العميلة على بناء قدراتها العسكرية، فخلال الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٨٩– على سبيل المثال – كان إعطاء المساعدات الأمريكية، مثيراً للسخرية؛ إذا حصلت كل من إسرائيل ومصر المتحاربتين على ٤٧٪ من جملة المساعدت الأمريكية للعالم، وفى الثمانينيات تسارعت المساعدات الأمريكية والتى فى معظمها عسكرية لدول أمريكا الوسطى بما تجاوز كل المساعدات الأمريكية لآسيا.

وفى خلال العقد نفسه ارتفعت هذه المساعدات العسكرية الأمريكية من ربع إلى ثلث المساعدات الإجمالية التى كانت تتناقص بالفعل. وإذا أضيف الدعم الاقتصادى فإن هذا الجزء سوف يكون الثلثين، وهذا لا يعنى القول بأن المساعدات الأجنبية كانت عديمة الفائدة، بل إنه على العكس فعشرات الملايين من الناس على قيد الحياة اليوم بلا شك، وفئات الملايين فى وضع أحسن بسبب المساعدة، التى تأتى من الدول الصديقة والمنظمات الدولية خاصة فى بعض الأماكن؛ حيث زادت المدخلات من الخارج، وحيث كانت القيادة المحلية مدفوعة إلى ذلك بقوة فى (بعض أجزاء من أوروبا ، واليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان ، وسنغافوره، وبعض المناطق الحديثة التى تحوط وتطوق بعض الدول الصناعية الجديدة)؛ فالنمو الاقتصادى أصبح بصعوبة جزءاً قصيراً من مشهد مؤثر، وتحقق كثير منه عن طريق التوزيع العادل المقارن للفوائد، دون تدمير الهوية الثقافية للشعوب التى تم مساعدتها.

وعلى أية حال.. فهناك ملايين آخرون على المستوى العالمى، تم استبعادهم من حلقة التنمية، حتى فى الأماكن التى بذلت فيها جهود خاصة لتقديم مساعدة خارجية مباشرة على مستوى القرية؛ فهذه المدخلات لم تفلت من الضغوط الهيدروليكية للمضخات الاجتماعية، التى تسحب الموارد يوميًّا من الفقراء المهمشين إلى الميسورين بالفعل فى المدن الكبيرة لكل دولة على الأرض.

وحتى وقت حديث لم يشعر القادة ولا الناخبون فى الدول الديموقراطية، ولا قادة

المجتمعات، التى تحكم دون رضاء، بأى التزام بالتفكير جدياً فى عدم قدرة المجتمع الدولى على مواجهة الحاجات الانسانية الأساسية، لكل فرد يولد فى السباق الإنسانى؛ فقد أنقذتنا الأيديولوجية من مثل هذا التفكير الأساسى فهى عادة ما تمثل إرضاعاً سيكولوجياً بديلاً عن التفكير.

فالأيديولوجية كانت متزايدة، كما تم التعبير عنها وقياسها بالنمو الاقتصادى. فالنمو الكمى للسلع والخدمات كان ينظر إليه – حتى وإذا لم يكن كافيًا فى حد ذاته – على الأقل – باعتباره وسيلة بدائية لإشباع المتطلبات الإنسانية واستمرار السعادة الإنسانية. وكان الافتراض الأساسى أنه «إذا استطعنا إنتاج الكثير والكثير من الثروة، فإن الحاجات الإنسانية الأساسية لكل واحد يمكن مواجهتها عاجلاً أم آجلاً، وعلى كل منا أن يشارك فى إنجاز مشترك، وهكذا سيتحقق العدل، وسنجرب جميعًا إحساساً بالتضامن بأن تشارك فى الحياة الأفضل سوياً. وبسبب المشاركة هذه، ربما تتطلب القوة المطلوبة لدفع النمو الاقتصادى أساليب إدارية وترتيبات سياسية، قد تبدو سلطوية فى المراحل المبكرة، ولكن بعد فترة من الوقت فإن النمو الاقتصادى سيجعل رفاهية الديموقراطية السياسية ممكنة.

وجاءت الحقيقة فى السنوات الحالية، وهى أن الناس لايريدون الانتظار حتى تنساب عليهم الثروة. وفى فترتها التاريخية كانت الأخلاق المتنامية تمثل رؤية فعالة وجذابة، دفعت إلى مجالها الجاذب، ليس فقط المجتمعات المتقدمة لأوروبا الغربية وشمال أمريكا واليابان وإستراليا ونيوزلندا، ولكنها دفعت أيضاً الخبراء والمخططين ورجال الأعمال والقادة السياسيين والنخبة المتعلمة لآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

والأخلاق المتنامية كانت دائماً معيبة فى طريقتين مهمتين، هما:

أولاً: فهى دعمت النمو الاقتصادى كهدف محورى للحياة والعمل وبديل، وليس كمجرد وسائل نحو تحقيق الحاجات الإنسانية الأساسية، وخلف هذه الحاجات، نوعية

مختلفة من المتطلبات الإنسانية، وهذا يشبه القول بأن الغرض الأساسى لشركة كيميائية، هو صناعة الكيماويات دون الرجوع إلى لماذا ولمن تصنع هذه الكيماويات؟ وثانياً: يبدو أن النمو الاقتصادى يولد كثيراً من التلوث، والخطر، والتمزق، والانشقاق، ففى العالم الصناعى أنتج الوعى المتزايد بخسائر الطبيعة، الغضب العام القوى، والذى أنتج ظاهرة «الخضر» فى السياسات والصناعة.

وباسم النمو الاقتصادى، ظهرت ارستقراطية الإنجاز، والتى تعد بالملايين، وهى الارستقراطية التى تواصلت مع الارستقراطيات القديمة الضيقة الأفق، التى قامت على اعتبارات الميلاد وملكية الأرض؛ فعشرات الملايين من الناس تحسنت خدمتهم ولكن مئات الملايين أهملوا.. ولأن الفجوة بين الغنى والفقر اتسعت حتى داخل البلدان نفسها، أكثر من اتساعها بين البلدان بعضها البعض.. فإن افتراض الانطلاق التدريجى لأعلى، والذى أيد وعزز الأخلاق المتنامية لفترة طويلة، أصبح عديم المصداقية. وبسبب انتشار التعليم، أصبح معظم الشباب يفهم كيف ولماذا أصبحت العوائد غير عادلة، وشعروا بأنهم أبعدوا عن النظام، وبدأوا فى التساؤل بقوة: لماذا لم يشاركوا فى حكمها، وتظل انتفاضات ١٩٨٩ شاهدة على ذلك.

وقد عرَّف أحد حكماء العالم الموثوق بهم، وهو سوى ديجتموكو، من أندونيسيا الموضوع فى بلاغة فكرية وباختصار، قبل وفاته فى العام الفيصل ١٩٨٩، قائلاً: بأن مشكلة التنمية هى أن «الأغنياء فى الدول النامية لديهم مصالح كثيرة بالمشاركة مع الأغنياء فى الدول الصناعية، أكثر من مصالحهم مع مصير الملايين من أبناء بلدانهم، الذين مازالوا يعيشون فى الفقر»؛ فجزء كبير من العالم الصناعى، وجزء مهم من العالم النامى يعيشون فى عالم مغلق من العمل والتسلية، الذى أصبح ممكناً عن طريق ثورة الاتصالات ونمو وسائل الاتصال.. وهذا العالم لديه القليل، الذى يمكن عمله مع مشكلة الفقر. إنها فجوة بين هؤلاء الذين لديهم وسائل الدخول إلى المعرفة الحديثة، وهؤلاء الذين يفتقرون إلى مثل تلك الوسائل»،

وذهب «سوى ديجتموكو» إلى التحذير من سوء التوزيع السكانى الضخم على مستوى الكرة الأرضية؛ حيث يحاول سكان البلدان المزدحمة الدخول إلى المناطق الخالية فى (آسيا السوفيتية، واستراليا، وكندا، والولايات المتحدة)؛ لأن حق الإنسان ينبع من تغطية الحاجات الإنسانية. كذلك.. فإن الهجرة تحافظ على النمو، لأن معظم الناس يحاولون الفرار من الفقر، ومناطق الصراع العسكرى...

إن جوهر التنمية يلتزم بالشئون المحلية للدول الباقية ذات السيادة، فهو لايتجاوز فقط الترتيبات الاقتصادية داخل البلدان، ولكنه يتجاوز أيضاً موضوعات العدالة الاجتماعية وصدام الهويات الثقافية. ومن أجل هذا الهاجس يجب أن تُتَبَنَّى استراتيجية جديدة للتنمية...

وسوف نعود إلى هذا الموضوع مع بعض الافتراضات، من أجل استراتيجيات دولية جديدة فى الفصل التاسع. وفى غضون ذلك، وبينما يمكن إعطاء تحية واحدة للاختيار السياسى، علينا أن نحتفظ بتحيتين لما لم يحدث حتى الآن، وهو قدوم الديموقراطية لأجزاء أخرى من هذه القارات نفسها متضمنة الحالات الأضخم والأصعب، للصين، وأندونيسيا، ومعظم أفريقيا. وكذلك قدوم التنمية أو النمو مع العدالة لمعظم العالم النامى، فالأزمات المزمنة لعدم العدالة والحيرة، والتوجس الدائم من كيفية تحريك الديموقراطية، أصبحت القضايا الملحة بين الأمم ومن خلالها فى التسعينيات وما بعدها.

قضية الهوية الثقافية

تعتبر العدالة موضوعاً مألوفاً فى سياسات التحديث، وهى أكثر تورية عندما ترتبط – كما هو الآن فى معظم المجتمعات – بالضغائن والتفاعلات باسم الهوية الثقافية. وفى السنوات الأخيرة كان مشاهدو التليفزيون فى الغرب يشاهدون بخوف وغبطة تبدد وتبعثر الجليد الضخم الطافى من الحرب البادرة، وبعض من جبال الجليد الأضخم، التى

تحررت لتطفو فى المياه الأدفىء للسياسات العالمية، والتى بدأت من جانبها تتبدد وتتبعثر إلى جبال جليد أصغر. وربما تكون خطورة النتيجة غالباً، بقدر خطورة التنافر المجمد، الذى تعودت أن تكون عليه القوتان النوويتان.

والأكثر ذهولاً فى هذه الأحداث المتسلسلة والمذهلة ليس على أية حال انحدار التحولات نحو الديموقراطية، بل هو انفجار التنوع الثقافى، وغليان وطفح الأحقاد باسم التقاليد الثقافية، سواء المنسية غالباً أو المكتشفة حديثاً.

وفى داخل أسوار الجامعات الأمريكية عبر الولايات كلها، تدور المناقشات المرتفعة بين الطلبة حول العدالة الثقافية. فمطالب الجماعات العرقية تدور حول الانفصال المتساوى، دون الاندماج. وأصبح التنوع هو الموضوع المحورى فى تغيير المناهج الدراسية وإصلاح وحشد الكلية، واحتجاج الطلبة. وما حدث فى عام ١٩٩١ فى جامعة ستانفورد يعطى دلالة على ذلك الاتجاه القومى؛ فقد اتبعت تلك الجامعة – ذات الممارسات التقليدية – فى صيف هذا العام تقليداً جديداً؛ حيث أقامت ستة احتفالات عرقية لتسليم الشهادات الجامعية. وهذا الاتجاه العادل، ولكن المتفكك فى الولايات المتحدة كان انعكاساً ضعيفًا وباهتًا، لما يحدث بالفعل على مستوى العالم.

تتحدث عالمة الاجتماع « إليز بولدنج » ، عن العشرة آلاف من المجتمعات التى تعيش داخل ١٦٨ دولة قومية، وهذه الطريقة الاعتقالية بوضعهم تحت سيطرة الدول، والناجمة عن وجود درجة من التعقيد؛ حيث إن العشرة آلاف مجتمع غير القوميين يفتقدون التواجد ضمن إحساس الخطوط السياسية المألوفة على خرائطنا العالمية المتفق عليها، فقد توجد ملايين متعددة من الصينيين فيما وراء البحار، والروسيين القاطنين فى الجمهوريات المجاورة لروسيا، وملايين من المجر والرومانيين والأتراك فى بلدان شعوب أخرى، وملايين الكاثاليك والباسك والأكراد والفلسطينيين والأريتيريين والتاميل والأيبو والزولو والتبتيين، وملايين من المسلمين الهندوس، والسيخ... كل منهم يعيش فى كنف الآخر

فى شبه القارة الآسيوية، وملايين من الكويبك وهنود أمريكا الشمالية، والذين لايعرفون – شأنهم شأن أمتهم – الدولة التى وجدوا أنفسهم فيها.

ومع تحرك غرب أوروبا نحو الاندماج فإن انفجار يوغسلافيا أنذر البلقانيين بضرورة الحفاظ على أصولهم. وفى فرنسا، يوجد ما يمكن أن يقال عليه مسلمون نشطون، أكثر من الكاثوليك النشطين؛ باعتبار ماذا تعنيه كلمة «نشاط» من ممارسة.

فالهجرة الزائدة ومعدلات الاختلاف فى الإنجاب تخلق الكثير من، التى يكون المجتمعات «كل واحد فيها أقلية».

وقد كانت هذه هى القواعد الأساسية لفترة طويلة للسياسات العرقية العريقة لهاواى، وكذلك فى خريطة كاليفورنيا، وحقيقة فى كليات جامعة كاليفورنيا بيركلى حالياً.

وقبل ذلك بوقت طويل فإن حقيقة أن «كل واحد يمثل أقلية» ربما تكون قصة الديموقراطية السياسية فى حوالى ٢٤ ولاية أمريكية، ولكن ذلك لا يعنى مجازاً أن بوتقة الانصهار أصبحت أخيراً حقيقة فى الولايات المتحدة؛ فالثقافات المتينة المتميزة لهذه الأمة من المهاجرين من أمم أخرى (أنجلوساكسون، وأفارقة، وإسكندنافيين، وأيرلنديين، وألمان، وجنوب آسيويين، وإيطاليين، وبولنديين، ويهود، وعرب) ومن عديد من الاقطار (صينيين، وكوريين، ويابانيين، ومكسيكيين، وجنوب وسط أمريكا، وجنوب آسيا، وباكستانيين، وأفغانيين)، وكذلك فى كثير من البلدان الأخرى، أصبحت لديهم جميعهم لغة مشتركة وتليفزيون قومى ورياضات وطنية وتكنولوجيات منتشرة على مستوى الوطن.

كذلك فإن جزءاً من الثقافة الأمريكية هو فكرة المجتمع متعدد الثقافات ومتعدد الأعراق مع كل ما هو ذو جوهر وطنى ومنظور كونى، والتى كانت متلائمة فى بدايتها بواسطة الولايات المتحدة، وكندا، والبرازيل، والتى ربما تثبت أنها قد تكون واحدة من الابتكارات الاجتماعية العظمى للقرن العشرين.

كما أن جنوب أفريقيا وأفريقيا السوداء يبحثون سوياً عن أبعاد جديدة للمشاركة والتسامح العرقى؛ ولا يمكن لليابان أن تكون قوة عالمية وجزيرة للنقاء العرقى فى آن واحد. ومستقبل الحكم الهندى مرهون بتحديد أبعاد إجراء عديد من السياسات اللامركزية أكثر مما عليه الهند الآن، والتى تفككت بالفعل إلى اجزاء ثلاثة منذ الاستقلال عن بريطانيا، ويمكن كذلك أن تتحول إلى بلدان عديدة أكثر.

*** إذاً ما الهوية الثقافية؟**

أعلنت الأمم المتحدة الفترة من ١٩٨٨-١٩٩٧، عقداً عالمياً للتنمية الثقافية، ولذلك يوجد تعريف للأمم المتحدة، تم التعبير عنه بسهولة فى ٦ لغات فى وثيقة ١٩٨٧ لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، وهو: «أن الهوية الثقافية – أساساً – هى التماثل التلقائى كافراد مع مجتمعهم القومى والإقليمى والمحلى واللغوى وقيمه الخاصة (الأخلاقية والجمالية.. إلخ)، ومع السلوك الذى من خلاله يستوعبون تاريخه وتقاليده وعاداته وأنماط حياته، والشعور بالاستمرار والمشاركة أو صياغة مصير مشترك، والطريقة التى تبرز بها ذواتنا فى «أنا» جماعية، نرى من خلالها صورنا وانعكاساتنا باستمرار، والتى تمكننا من أن نبنى شخصياتنا من خلال التعليم، ونعبر عنها فى العمل، الذى يؤثر بدوره على العالم الذى نعيش فيه».

والمعضلة فى هذا التعريف ليست فقط فى الإغفال الواضح لأى اشارة، بأن المجتمعات المغايرة تملك تعاوناً أفضل فيما بينها، ولكنها فى التمسك الخاطىء بالغرض الضمنى بأن كل شخص عضو فى ثقافة واحدة فقط.

فالفنانة وعالمة المستقبليات، ماجدا ميشيل (المجرية المولد وسلوفاكية التعليم، وتعيش فى أمريكا بجواز سفر بريطانى)، ترى أنه فى العالم المتميز – وحتى فى تلك المجتمعات التى تقاوم التحديث علانية – لا توجد هوية ثقافية لأى فرد، تظل بمنأى عن التأثيرات الخارجية؛ حيث إن هوية أى منا تشبه الكولاج، المصنوع من أجزاء متعددة من صور مختلفة، قديمة وجديدة، يخلق تجاورها وتمازجها صورة جديدة تماماً، ومتوازنة ومبهجة

على الأقل لأنفسنا. إن كل منا مزيج متغير ببطء من الهويات الثقافية المتباينة فى منظر طبيعى متغير من المعارف والتأثيرات؛ فالكائنات الإنسانية تعيد تشكيل ذاكرتها عما فيها بثبات، وتعيد ترتيب واختيار الأحداث والانطباعات لكى تتلاءم مع منافعهم الآنية، فالماضى مقدمة فقط وليس تنبؤًا. وطبقاً لهذا التحليل، فإن أى ثقافة لجماعة هى شرعية بشكل جزئى، وبعض الروابط والصلات الثقافية خيالي بشكل كبير، كما يبدو كذلك أن تأثير تكنولوجيا المعلومات الحديثة على الثقافة يدعم التنوع، فقد شعر بعض المراقبين بأن هناك ثقافة شاملة تتطور وتتشكل، وأشاروا إلى ملامح ذلك الشمول في ملابس الجينز الزرقاء والمشروبات الخفيفة والوجبات السريعة والبرامج التليفزيونية الأسلحة الهجومية عبر العالم بأسره.

إن مطاعم ماكدونالد، وكنتاكى وفريد تشيكن موجودة فى كل مدينة عالمية، رغم التنوع العرقى والإقليمى، الذى يتضمن الفرنسى، والصينى، والمكسيكى، والتايلاندى، والإيطالى والفيتنامى؛ فالمجتمعات العالمية الأكثر كثافة معلوماتيًّا (مع استثناء واحد واضح هو اليابان) هى المجتمعات الأكثر تنوعاً وتجزئة فى أنماطها الثقافية؛ ففى التكنولوجيات الجديدة خاصة (مثل التليفون، والتليفزيون، والكمبيوتر الشخصى)، التى توسع من معدل الاختيارات الفردية، غالبًا ما يرتبط التقليد الثقافى بالتغير الاجتماعى، وهذا ليس حقيقياً فقط فى العادات العتيقة، والطقوس الدينية والأساطير، ولكنه غالباً ما يؤثر أيضًا على الأوضاع العقلية الثقافية الحديثة والضيقة (مفهوم العالم للبرهان، والمفهوم الاقتصادى عن التوازن)، وهى المفاهيم التى تمنع اندماج التفكير الكلى، وذلك هو جوهر ومركز القيادة السياسية. كما تؤثر تكنولوجيا المعلومات (الكمبيوتر، الأقمار الصناعية، الاتصالات البصرية والتى انصهرت فى نظم تشغيل بصفة خاصة)، فى خلق وعى مشترك لملايين الناس عن البيئة الكونية وعبارات مشتركة، مثل: حقوق الإنسان الموروثة، كما أن تكنولوجيا المعلومات سهلت الحفاظ على الاعتبارات العقلية المتشابهة جغرافيًّا.

ولم تعد التأكيدات الكونية للمجتمع كما فى الديسابورا اليهودية، والكنيسة

الكاثوليكية الرومانية نادرة، بل أصبح لها نظير الآن فى جماعات الدفاع عبر القومية والتى لا تحصى، والقرصنة الإجرامية، حتى قادة الحركات الثقافية مثل الشيعة المقدسة فى إيران والتى تأخذ موقفاً مضاداً للحداثة، لا تتردد فى استخدام الكمبيوتر والكاسيت والخدمات الإخبارية التليفزيونية لنشر ادعاءاتها وأفكارها؛ خاصة حول الفدية والاعتراف.

لذلك، وبعيداً عن التنوع العالمى الثرى للثقافات فى كتلة متجانسة.. فإن التكنولوجيات الكونية التى تبين العالم كوحدة، واحدة تساعد على تكثيف دوامة الصراع بين القبائل، والمجموعات العرقية، والنظم الاعتقادية، والأمم، لا سيما الشعور الثقافى لهذه الكلمة. ولم يكن «أندريه مالرو»، المؤلف الذى أصبح وزيراً للثقافة فى فرنسا، مؤمناً بتكنولوجيا المعلومات، وقبل أن يموت وضع تنبؤاً جديراً بالتأمل، وهو أن القرن الحادى والعشرين سوف يصبح «قرناً للأديان».

ولذا.. فإن التنوع الثقافى يعتبر ذا قيمة ضخمة، وهو كما قال الرئيس الأمريكى جون كينيدى فى ١٩٦٣ : «إن ما نفعله هو محاولة جعل العالم آمنا من أجل التنوع الثقافى وهو أيضاً الأمر المقلق للأغلبية من الصفوة والسلطات، والتى تستجيب للطموحات الانفصالية بالتمييز والاضطهاد والإبادة، كما أن الاندفاع العالمى للشعوب نحو تقرير المصير، هو بالفعل حالة أخرى لاتجاههم نحو التخلص من قياداتهم الشرفية.

ويتصادم التنوع الثقافى على أية حال مع قيمتين أخريين، والتى يجب أن يبنى عليهما القرن العشرين: القيمة الأولى هى تصادم «حقوق الجماعة»، والتى تأكدت بالمجتمعات العرقية والثقافية الطموحة، مع أيديولوجية حقوق الإنسان الفردية المتناقضة. وفى الآونة الأخيرة فإن الشخص له حقوق، ليس لأنه عضو فى جماعة أو أمة أو طبقة أو فئة عرقية، أو نوع أو حتى عائلة، ولكن لأنه ينتمى إلى السلالة الإنسانية بحكم ولادته. أما القيمة الأخرى للتنوع الثقافى، فتأتى من قوة الدفع الخارجية

للتكنولوجيا والعلوم الحديثة، والتى تجعل من الممكن التفكير فى العالم كوحدة واحدة، وكسوق عالمى للسلع والخدمات والنقود. وفى المجتمع الكونى يمكن تصور أن يصبح الجوع الانسانى والحرب النووية، أمراً خارجًا على القانون.

فالرغبة القوية فى الانشطار إلى «نحن» ضد «هم» عدائية غير مألوفة ولكنها مفترضة، بين معظم الميول الفطرية الإنسانية الأساسية. وفى السياسات الدولية فهذا يدفع إلى خلق مجتمعات عديدة مبنية على العرقية، والدين، والأيديولوجية، والتى يكون فيها الدفع الداخلى فى حالة توتر مع الثورات العلمية والتكنولوجية، فى هذا الزمان، وهذا يتطلب دفعاً خارجياً من المجتمعات الأوسع؛ من أجل التحكم فى الوظائف التى لا يمكن لها القيام بها بمفردها، حتى بواسطة معظم الأمم القوية أو الشركات الكونية. ومثل هذه الوظائف يرمز لها بوسطاء الأمم المتحدة لحفظ السلام، وقوات حفظ السلام لخطة المناخ العالمية، والرقابة على الأمراض المعدية، ونظم الأمان للطيران المدنى، والتعاون فى البحوث الزراعية، والتنظيف البيئى للبحار الإقليمية ومفهوم الأمور الكونية المشتركة (المحيطات والغلاف الجوى، والفضاء الخارجى والمحيط القطبى).

وعند كل مستوى سياسى، فإن رغبة القادة فى تنسيق جهودهم لحل المشكلة مع الأطراف الأجنبية مقيدة بالدفع المناسب تجاه المركز لجذور البناء الثقافى الاجتماعى، فالناس يشعرون بأنهم مدفوعون للارتباط بهؤلاء الذين يعرفونهم ضد أولئك الذين لايعرفونهم – فالجذب العنيف للانتماء هو الذى يسهم فى الدفع معاً نحو كل بناء سلطوى، من العائلة إلى الإمبراطورية، فالناس تعتز بطرائقهم الخاصة ويرغبون فى الحفاظ عليها، مهما استطاعوا من حرية الفعل، و«إن السياسات تعطى الناس شيئاً ما وشخصاً ما ليؤمنوا به».

ويقول البروفيسور ياهز كيلدور، فى جامعة أورشليم العبرية «هناك رغبة فى التضامن وخطر فى التضامن، ومهمة القادة أن يكونوا قادرين على يذكروا وجه

الاختلاف».

وهذه هى الطريقة التى يحافظ الناس بها على شعورهم بقيمهم الفردية فى مواجهة عدم التأكد من الطبيعة وانعدام الشعور الشخصى والإنسانى فى المؤسسات الكبيرة والأفكار الكبيرة (الشركات، والحكومات، والمذاهب الدينية المتنافسة، والنظريات الاقتصادية، والأفكار المجردة مثل النظام العالمى). وهذا هو ما يفسر: لماذا تصطدم كل حركة تعاونية خارج إطار الجيرة، والقرية، والدولة، أو الأمة، وتكون فى حالة توتر مع قوة الدفع الداخلية للمجتمع، ويكون عبء الإثبات دائماً على هؤلاء الذين يقترحون تنسيق سياسات المجموعة والممارسات مع هؤلاء القادمين من الخارج.

وينطبق دفع المجتمع أيضًا على المجتمعات، التى ترتبط مع بعضها بصلات أخرى غير الصلات الجغرافية مثل العرق (عبء الرجل الأبيض)، والدين (الحركات الأصولية – المجتمعات التبشيرية)، والتضامن المهنى (الرياضيون الأولمبيون، المجتمع الدولى للعلماء)، أو المصالح الاقتصادية المشتركة (مثل منظمة الدول المصدرة للبترول «الأوبك»، والشركات متعددة الجنسية) وهذا يغرى أصحاب النظريات على أن يروا هذه المجتمعات التى تعبر حدود القوميات (أو على الأقل تلك التى يرضون عنها) كشبكات تقوض السيادة المبنية على الحدود الجغرافية للدولة القائمة على الأمة، وقد تحل محلها بمرور الوقت.

ولكن المجتمعات القائمة على القرابة الدموية، أو التخصص أو ذات الميول المتشابهة، ليس من المحتمل أن تكون أقل ضيقاً فى نظرتها أو أقل نزوعاً لتحليل مصالحها فى شكل (نحن وهم) أكثر من نظرة القرى، أو الإمارات والدول القومية، والتى عليها أن تدفن كثيراً من الأحقاد المحلية لتحقق الشعور بالمجتمع.

وهكذا فإن ظاهرة القرية العالمية تعتبر مثالا للتناقض، وهى ليست الطريقة الأكثر إبداعاً للتفكير فى نظام يعبر الحدود للتغير السلمى للمرحلة التاريخية المقبلة. ولا يبدو

أن إعادة بناء النظام سياتى من النظرة العالمية غير المتكاملة لعلماء الطبيعة الذرية، وخبراء الطاقة النادرة، وعلماء أمراض النبات أو المتعصبين الدينيين، أو نجوم السباق.

وباختصار فإن الدفع المركزى للمجتمع، والذى يعطينا كل جزء من هوياتنا القيمة، يعتبر جزءاً من الحقيقة، وكذلك أيضاً القيمة لكل شخص كفرد إنسان، وكذلك الحاجة لصياغة وتشكيل المجتمعات والمؤسسات الأكثر شمولاً. وهو أمر أصبح ممكناً بواسطة المعرفة الحديثة. وما هو فريد واستثنائى لا يمكن أن يكون عالميا، وما هو عالمى يهدد ويتهدده ما هو فريد، ولذلك وبينما نحتفل بالتنوع الثقافى والتغير السياسى الذى يحدث فى أربع قارات، فإننا بحاجة إلى أن نفكر جدياً فى توفيقها مع كل من حقوق الإنسان الفردية والفرص الإنسانية الكونية.

obeikandl.com